

الفصل الثالث

متفرقات عن الفتنة

وفيه مبحثان:

المبحث الأول: ما أثر عن الصحابة في أثر قتله.

المبحث الثاني: نقد بعض كتابات المعاصرين عن الفتنة.

المبحث الأول

ما أثار عن الصحابة في أثر قتل عثمان

استشهد عثمان - رضي الله عنه - وفاز بالجنة على بلوى أصابته، كما أخبره النبي ﷺ، وأخبر الصحابة معه بفتنة قتله، وبشيء من التفصيلات التي ستكون فيها.

والروايات تثبت أنه أسراً إليه بشيء لم يكن يرغب عليه الصلاة والسلام بإعلانه، فاختص عثمان به دون غيره ^(١).

ولكن هل أخبر النبي ﷺ أحداً من الصحابة - رضوان الله عليهم - بأثر استشهاد عثمان - رضي الله عنه - على الأمة.

لم يصرح أحد من الصحابة بذلك - فيما وصل إلينا من روايات.، وقد روى بعضهم شيئاً من آثار استشهاد عثمان، فهل ذلك بإخبار منه ﷺ، أم مجرد تفرس وبعد نظر منهم رضوان الله عليهم؟.

كلا الاحتمالين وارد، لأنهم ليسوا بمن يطلق للسانه العنان دون وعي بما يقول، فيقولون بغير علم، كما أنهم أقوى الناس إيماناً بعد الأنبياء والرسل، فالتفرس أقرب ما يكون إليهم من غيرهم.

فمن ذلك ما قاله ثمامة بن عدي - رضي الله عنه - ^(٢) لما بلغه قتل عثمان - رضي الله عنه - وذلك في خطبة خطبها، بكى فيها بكاء شديداً فلما أفاق

(١) - وقد تقدم تفصيل ذلك في موضع سابق، انظر ص ٤٦-٤٨.

(٢) - ثمامة بن عدي القرشي، أمير صنعاء الشام لعثمان - رضي الله عنهما -، قال الطبري: كان من المهاجرين وشهد بدرأ (الذهبي، التجرید ١/ ٧٠).

واستفاق^(١) قال :

«اليوم انتزعت خلافة النبوة من أمة محمد ﷺ، وصارت ملكاً وجبرية، من أخذ شيئاً غلب عليه»^(٢)

وقد عبر ثمامة عن معنى عميق، يتصل بفهم نظام الخلافة، وأنه شوري، وأن هدمه بالقوة يحوّل نظام الحكم إلى ملك جبري.

وكان إحساسه بخطرورة التحول عميقاً، وألمه لذلك شديداً؛ مما يدل على وعي بالسنن الاجتماعية التي سنّها الله في خلقه.

وفعلأً وقع ما قاله ثمامة -رضي الله عنه- إلا أنه لم يقع بعد استشهاد عثمان مباشرة، فقد تولى الخلافة من بعده علي ثم معاوية رضي الله عنهما، ولم تكن خلافتهم كذلك، بل وقع ذلك بعدها.

كما ترتب على استشهاد عثمان - رضي الله عنه - مفسد كثيرة، فقد انكشفت حصون الإسلام، وسهل على الأعداء استهدافه، وفي ذلك يقول سمرة ابن جندب -رضي الله عنه-^(٣):

(١) - الاستفاقة، من أفاق ، إذا رجع إلى ما كان قد شغل عنه وعاد إلى نفسه، ومنه إفاقة المريض والمجنون والمغشي عليه والنائم (مجد الدين ابن الأثير، النهاية في غريب الحديث والأثر، ٣/ ٤٨١).

(٢) - رواه ابن سعد، الطبقات، ٣/ ٨٠، والبخاري، التاريخ الكبير، ٢/ ١٧٦، وابن مندة (كما في الإصابة ١/ ٢٠٤).

كلهم من طريق أبي قلابة عن أبي الأشعث عن ثمامة، وهذا إسناد صحيح موصول صححه الحافظ ابن حجر، انظر الملحق، الرواية رقم: [٧٤].

ورواه عبد الرزاق، المصنف، ١١/ ٤٤٧، وابن سعد، الطبقات، ٣/ ٨٠، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٤٩١، وابن الأثير، أسد الغابة، ١/ ٢٩٦، كلهم من طريق أيوب عن أبي قلابة عن ثمامة، وهذا إسناد منقطع، لكن يتقوى بما قبله، انظر الملحق الروايتين رقم: [٧٣]، [٧٤].

(٣) - سمرة بن جندب بن هلال الفزاري، حليف الأنصار، صحابي مشهور له أحاديث، مات في البصرة سنة ٥٨هـ، ع (التقريب ٢٦٣٠).

«إن الإسلام كان في حصن حصين، وإنهم ثلموا^(١) في الإسلام ثلثة بقتلهم عثمان، وإنهم شرطوا^(٢) في الإسلام شرطة، وإنهم لا يسدوا ثلمتهم - أو لا يسدونها- إلى يوم القيامة»^(٣).

وَحَقًّا فَإِنَّ الْإِسْلَامَ كَانَ فِي حِصْنٍ التَّائَلَفِ وَالْمَحَبَةِ، يَجْمَعُ أَبْنَاءَهُ الْإِيمَانَ بِاللَّهِ جَلَّ وَعَلَا، فَلَمَّا تَسَلَّلَ إِلَيْهِ أَعْدَاؤُهُ تَحْتَ سِتَارِ الْإِسْلَامِ، وَفَعَلُوا مَا فَعَلُوا بِعُثْمَانَ -رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ- زَالَ الْحِصْنُ وَوَقَعَ الْقِتَالُ بَيْنَهُمْ، وَلَمْ وَلَنْ يَسُدَّ بَابَ الْفِتْنَةِ. حَمَى اللَّهُ الْمُسْلِمِينَ مِنْ شَرِّهَا^(٤).

ولعل قول سمرة هذا كان بعد وقوع الفتن التي حدثت في خلافة علي رضي الله عنه، لأن سمرة توفي سنة ثمان وخمسين بعد الهجرة.

وبيّن حذيفة -رضي الله عنه-^(٥) أثر قتل عثمان - رضي الله عنه - على التزام الناس بالإسلام وفهم معانيه بقوله لما بلغه قتل عثمان:

(١) - ثلموا ثلثة: الثلثة فرجة المكسور والمهدوم (الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ٨٧/٤).

(٢) - شرطوا: الشرط بزغ الحجام بالشرط، (ابن منظور، لسان العرب، ٣٣٢/٧).

(٣) - رواه ابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان، ٤٩٣، بإسناد حسن، انظر الملحق الرواية رقم: [٤٨].

(٤) - أما ما جرى في عهد أبي بكر الصديق - رضي الله عنه - من حروب المرتدين، فإنها لم تقع بين المسلمين، إنما وقعت بين المسلمين والمرتدين عن الإسلام، فمنهم من مات على كفره، ومنهم من رجع إلى الإسلام.

(٥) - حذيفة بن اليمان، حليف الأنصار، صحابي جليل من السابقين، صح في مسلم أن رسول الله ﷺ أعلمه بما كان وما يكون إلى أن تقوم الساعة، وأبوه صحابي أيضاً، استشهد بأحد، ومات حذيفة في أول خلافة علي - رضي الله عنه - سنة ٣٦ هـ، ع (التقريب ١١٥٦)، والمقصود من قول الحافظ: «أعلمه بما كان...»، أي: من أمور الفتن، فإن علم الغيب لا يعلمه إلا الله.

«اليوم نزل الناس حافة»^(١) الإسلام، فكم من مرحلة^(٢) قد ارتحلوا عنه»^(٣).

ولا شك أن ذلك قد وقع فعلاً فإن المجتمع في عهد النبي ﷺ، وعهد أبي بكر وعمر وعثمان - رضي الله عنهم - كان أقوى التزاماً بالإسلام ومعانيه وفهمه من بعد الفتنة.

ويظهر من كلام حذيفة - رضي الله عنه - أنهم درجوا في الضعف، والتدني، وعبر عن ذلك بالارتحال عن الإسلام مراحل، حتى وصلوا إلى حافته؛ أي: طرفه، بعد قتل عثمان.

ولأقوال حذيفة - رضي الله عنه - في ذلك أهمية عظيمة جداً، لوعيه العميق بالفتن، وذلك لما صح أن النبي ﷺ أعلمه بما كان وبما يكون من الفتن إلى أن تقوم الساعة^(٤).

ولم يكتف حذيفة - رضي الله عنه - بهذا الوصف لما حصل للإسلام بقتل عثمان - رضي الله عنه - بل صرح بأن قتله فتنة، وأنها أول الفتن^(٥)، وحقاً فإنها فتنة توالى بعدها الفتن كما ذكر - رضي الله عنه - بأن قتله عثمان - رضي الله عنه - في النار^(٦).

(١) - حافة الشيء جانبه وطرفه (الفيروز آبادي، القاموس المحيط، ١٣٥/٣، وابن منظور، لسان العرب ٥٩/٩)، وقد ذكر ابن منظور ومجد الدين ابن الأثير: أن حذيفة - رضي الله عنه - قال لما قتل عمر - رضي الله عنهما -: وذكره، ولم أقف على ما اعتمده في ذلك، فلعله وهم، والله أعلم. انظر (النهاية في غريب الحديث والأثر ٤٦٢/١).

(٢) - المرحلة هي: المنزلة يُرتحل منها (ابن منظور، لسان العرب ٢٨٠/١١).

(٣) - رواه ابن أبي شيبه، المصنف ٢٠٦/١٥، بإسناد صحيح رجاله رجال مسلم، انظر الملحق الرواية رقم: [١١٥].

(٤) - رواه مسلم في صحيحه ٢٢١٦ - ٢٢١٧.

(٥) - رواه يعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ ٧٧٠/٢، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٤٥٩ وإسناده حسن، انظر الملحق الروايتين رقم: [٧٠]، [٢٦٥].

(٦) - انظر الملحق الرواية رقم: [١١٤].

وبين عبدالله بن سلام - رضي الله عنه ^(١) لقتلة عثمان - رضي الله عنه - أنهم لن يهرقوا محجماً من دم في الفتنة إلا ازدادوا من الله بعداً، وذلك في قوله لهم: «والله لا تهرقون محجماً من دم إلا ازددتم به من الله بعداً» ^(٢).

وبذلك يوافق ابن سلام، حذيفة - رضي الله عنهما - في أن قتل عثمان - رضي الله عنه - سبب في ضعف الأمة الإسلامية، ونقص تمثلها لمعاني الدين، بل يقعد قاعدة عامة تقول إنهم: كلما أهرقوا دمًا كلما ازدادوا من الله بعداً.

وعبدالله بن سلام - رضي الله عنه - كان من أحبار اليهود ^(٣) وسادتهم ^(٤) قبل إسلامه فقد أنزل الله فيه: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾ ^(٥) ^(٦). وثبت أن النبي ﷺ شهد له بأنه سيموت وهو مستمسك بالعروة الوثقى ^(٧).

فأقواله ومواقفه لها أهمية منبثقة من هاتين الشهادتين له، إذ هو محافظ على بصيرته الناقدة ومقاييسه الإسلامية في ظروف الفتنة التي عصفت بالكثيرين، ومن هنا فسر بعضهم أنه المقصود بقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ ^(٨)؛ أي:

(١) - عبدالله بن سلام الإسرائيلي، أبو يوسف حليف بني الخزرج، قيل كان اسمه الحصين فسماه النبي ﷺ عبدالله، مشهور له أحاديث وفضل، مات بالمدينة سنة ٤٣ هـ، ع (التقريب ٣٣٧٩).

(٢) - رواه ابن سعد، الطبقات ٨١/٣، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٤٩٠، وإسناده صحيح، انظر الملحق الرواية رقم: [١٣٢].

(٣) - الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤١٤/٢.

(٤) - سير أعلام النبلاء ٤١٦/٢.

(٥) - رواه البخاري، الجامع الصحيح (مع فتح الباري ١٢٨/٧)، ومسلم، الجامع الصحيح ٤/١٩٣٠ - ١٩٣١.

(٦) - سورة الأحقاف، الآية ١٠.

(٧) - رواه البخاري، الجامع الصحيح (مع فتح الباري ١٢٩/٧، ٤٠١/١٢)، ومسلم، الجامع الصحيح ٤/١٩٣١.

(٨) - سورة الرعد، الآية ٤٣.

التوراة، قال مجاهد: «هو عبدالله بن سلام»^(١).

وبما أن أخباره هذه تتضمن أموراً غيبية، فإن ذلك يزيد التوثق من أن لها مصدراً موثقاً عنده وإلا لما حدث بها.

ومما ثبت عنه في ذلك أنه خرج يوماً على قتلة عثمان - رضي الله عنه - ونهاهم عن قتله، وأخبرهم أنه لم يبق من أجله إلا القليل، وقال لهم: «اتركوا هذا الرجل أربعين ليلة، فوالله لئن تركتموه فليموتن إليها، فأبوا، ثم خرج عليهم بعد ذلك بأيام، فقال: اتركوه خمس عشرة ليلة، فوالله لئن تركتموه ليموتن إليها»^(٢).

وأقسم لهم بأنهم إن قتلوه فلا يصلون جميعاً أبداً^(٣).

ووقع فعلاً ما قاله ابن سلام - رضي الله عنه -، من حيث تفرق قلوب القوم، حتى إن الحسن البصري يقول: فوالله إن صلى القوم جميعاً إن قلوبهم لمختلفة^(٤).

يقول شيخ الإسلام ابن تيمية: «لم تحدث في خلافة عثمان بدعة ظاهرة، فلما قتل وتفرق الناس حدثت بدعتان متقابلتان: بدعة الخوارج المفترين لعلي،

(١) - الذهبي، سير أعلام النبلاء ٤١٨/٢، وابن كثير، تفسير القرآن العظيم ٥٢١/٢، وذكر ابن كثير أن في ذلك خلافاً، وانظر فتح القدير للشوكاني ٩١/٣ - ٩٢.

(٢) - رواه عبد الرزاق، المصنف ٤٤٤/١١، ويعقوب بن سفيان، المعرفة والتاريخ ٤١٨/١، وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٣٥٣ - ٣٥٤، وحسنه البوصيري، وابن حجر (المطالب العالية ٢٨٦/٤ - ٢٨٧)، وفيه عن عنة الزهري، وهو مدلس من المرتبة الثالثة، انظر الملحق الرواية رقم: [٢٣١].

(٣) - رواه ابن أبي شيبة، المصنف ٢٠٤/١٥، ٢٠٧، بإسناد صحيح، انظر الملحق الرواية رقم: [١٣٩].

(٤) - خليفة بن خياط، التاريخ ١٧١ وابن عساكر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٣٥١، بإسناد حسن إلى الحسن، انظر الملحق الرواية رقم: [٥٧].

وبدعة الرافضة المدعين لإمامته وعصمته، أو نبوته وإلهيته»^(١).

كما حذرهم من ذهاب الملائكة على إثر قتله، تلك الملائكة التي أحاطت بالمدينة منذ قدمها النبي ﷺ، وأن ذهابهم هذا أبدياً فلن يعودوا بعد ذهابهم أبداً^(٢)، ولم تبين الرواية أي الملائكة المقصودين بقوله، أهم ملائكة مخصوصون أم ماذا؟ فإن الملائكة الذين يكتبون الحسنات وكذلك الذين يكتبون السيئات لن يذهبوا، إلا بخروج روح صاحب الجسد، وأيضاً فإن النبي ﷺ أخبر أن الملائكة تحيط بالمدينة آخر الزمان حينما يحاول الدجال اقتحام المدينة، فعن أبي هريرة -رضي الله عنه- عن النبي ﷺ: (على أنقاب المدينة ملائكة لا يدخلها الطاعون ولا الدجال)، وعن أبي بكره عنه ﷺ (لا يدخل المدينة رعب المسيح الدجال ولها يومئذ سبعة أبواب على كل باب ملكان)^(٣)، والأثر إذا عارض الحديث، فإن الحديث يقدم عليه.

وحذرهم أيضاً من انسلال سيف الله عليهم، فلا يغمد أبداً أو: - إلى يوم القيامة - وقد كان مغموداً عنهم، وأخبرهم أيضاً بأنه لم يقتل نبي قط إلا قتل به سبعون ألفاً، ولا خليفة إلا قتل به خمسة وثلاثون ألفاً قبل أن يجتمع الناس، وذكر لهم أنه قتل على دم يحيى بن زكريا سبعون ألفاً.

وهذا التفصيل منه -رضي الله عنه- يؤكد لنا أنه لا يتحدث بذلك تخرصاً، ولا تفرساً، بل بعلم راسخ وأكيد.

(١) - منهاج السنة النبوية ٢٣١/٦.

(٢) - رواه عبدالرزاق، المصنف، ٤٤٥/١١، وأبو عرب، المحن ٦٨، وابن عساکر، تاريخ دمشق، ترجمة عثمان ٣٥٤ - ٣٥٦، وحسنه البوصيري (المطالب العالية ٢٨٧/٤)، وإسناده صحيح، انظر الملحق الرواية رقم: [٧٢].

(٣) - رواه البخاري (فتح الباري ٩٠/١٣).

المبحث الثاني

نقد بعض كتابات المعاصرين عن الفتنة

بعد أن وفقني الله إلى جمع ودراسة أسانيد ومتون روايات الفتنة، وعرضها عرضاً تاريخياً، انكشفت لي حقائق قد اشتهر ضدها، وانتشر في بطون كتب كثيرة تناولت الحديث عن الفتنة من الكتاب المعاصرين.

لذا رأيت أن أكشف في هذا الفصل عن بعض هذه الأخطاء التي وقع فيها بعض هؤلاء المعاصرين، واخترت كتاب كاتب يُعد من أبرزهم من حيث الشهرة، وتأثر الناس بأفكاره، وهو عباس محمود العقاد.

فقد ألف العقاد كتاباً أسماه: «ذو النورين عثمان بن عفان»، وطبع الكتاب عدة طبعات، وكان له رواج كبير بين مثقفي العصر، ومدرسي التاريخ الإسلامي في المعامل التعليمية في العالم، لما لمؤلفه من شهرة عالمية.

ومن طريق هؤلاء المدرسين، وغيرهم انتشرت أفكار المؤلف المبتوثة في الكتاب بين أبناء العالم الإسلامي، فمما لا شك فيه أن الكتاب مرجع رئيس لدى أساتذة ومدرسي التاريخ الإسلامي في معادل التعليم في العالم.

فقد أسهم الكتاب مساهمة فعالة قوية في تخيل صورة الفتنة في مجتمعنا المعاصر، فاستحق بذلك أن يهتم به من حيث النقد والتصويب، لأن ذلك بمثابة تعديل لجزء كبير من صورة هذه الحادثة التاريخية في أذهان مثقفي عصرنا الحاضر.

والحق أن المؤلف أصاب في بعض المسائل التي وقع فيها كثير ممن كتب عن الفتنة؛ فنجدته يعتدل إلى حد كبير في أكثر المسائل المتعلقة بشخصية عثمان - رضي الله عنه -، مع وجود ملحوظات شذ فيها عن هذا الاعتدال سيأتي ذكرها.

وكاد أن يَسَلَّمَ من الخطأ عند تفسيره للفتنة، وألح إلى الرد على بعض التفسيرات الخاطئة للفتنة.

ووصف قتلة عثمان - رضي الله عنه - بأوصاف تليق بقبحهم، وفي الوقت نفسه برأ الصحابة من هذه الفعل الشنيعة، كما برأهم من تهمة التحريض على عثمان - رضي الله عنهم -، إلا أنه يقع أحياناً فيما يناقض ذلك، كما سيأتي.

وردَّ على التهم التي وجهت إلى عثمان - رضي الله عنه - بردود ضعيفة، ثم زل فنقض بعض هذه الردود كما سيأتي بيانه.

وأطال في الرد على من وصف شخصية عثمان - رضي الله عنه - بالضعف، وكان ينتهز الفرص من الأحداث ليدفع هذه التهمة عن هذا الخليفة الراشد - رضي الله عنه -، وهذا من الإيجابيات التي في الكتاب.

وقد لاحظت على الكتاب أموراً تتعلق بمنهجه في التأليف، وأخرى تتعلق ببعض الحقائق التاريخية، وقد أعرضت عما لا علاقة له بالفتنة إلا في مسألة واحدة ذكرتها؛ لأنها تساعد على تصور روح المؤلف أثناء كتابته لهذا الكتاب.

فمن الأمور المنهجية ما يلي:

١ - عدم عزو المعلومات إلى مصادرها، وخلو الكتاب من الحواشي الموثقة للمعلومات التاريخية، فليس في الكتاب كله إلا ثلاث عشرة حاشية، اثنتا عشرة منها لتوضيح النص، وواحدة خرج فيها شعراً، بعزوه إلى الطبري، وابن الأثير، وذلك للإشارة إلى ما فيهما من اختلاف مع ما ذكره المؤلف في المتن، والعجيب أنه لم يذكر المصدر الذي اعتمده، فخالف ما في الطبري وابن الأثير^(١).

(١) - ذو النورين عثمان بن عفان ص ١٢١.

وإهمال عزو الحقائق والمعلومات التاريخية إلى مصادرها داءٌ منتشر في جُلِّ الكتاب المعاصرين، وهو خطأ ظاهر، فإنهم لم يشاهدوا الأحداث ليصفوها للقراء، ولم يبرزوا مصادره المعتمدة في هذا التصوير التاريخي، مما يضعف ثقة القارئ في كتاباتهم، كما أنه يتيح الفرصة لمن يريد أن يلفق أو يخترع معلومات ويلصقها بالتاريخ الإسلامي، أن يفعل ذلك.

٢ - عدم تحققه من صحة الروايات.

٣ - اعتماده عددًا من الروايات التي لم يبين صحتها من ضعفها، ولا نعرف المنهج الذي اعتمده في اختيارها دون غيرها.

٤ - يتوسع في تحليل بعض الروايات الضعيفة، ويبنى عليها الصورة التاريخية، بينما يهمل روايات أخرى أكثر منها وأصح وأوثق.

٥ - لم يذكر المؤلف جريدة مصادره، لتبين سبب اعتماده على بعض الروايات دون بعضها الآخر، وليعلم القارئ مواطن الضعف في الكتاب ليتمه من المصادر الأخرى التي لم يعتمد عليها المؤلف، وليعلم مقدار استفادته منها، ومنهجه الذي سار عليه في اختيار الروايات.

٦ - إن روح الكتاب والصياغة فيها شيء من البعد عن الصبغة الإسلامية الشرعية، ومما لوحظ عليه من ذلك عدم افتتاحه بالبسملة والحمدلة، وهذه سمة يتصف بها العقاد فيما اطلعت عليه من كتبه^(١)، ولا شك

(١) - انظر كتبه: (ذو النورين عثمان)، طبعة مكتبة دار العروبة، وشاعر الغزل (عمر بن أبي ربيعة)، و(جميل بشينة)، و(شعراء مصر)، و(رواية تمبيز في الميزان) و(تذكار جيتي)، و(عراس الشيطان)، وهذه الكتب السبعة طبعتها دار الكتاب العربي في مجلد واحد، الطبعة الأولى ١٩٧٠م، و(عبقريّة محمد ﷺ)، طبعة دار الكتاب العربي، فلن نجد بسملة ولا حمدلة في افتتاح أي كتاب منها.

أن انتهاج مثل ذلك يدل دلالة واضحة على مدى تدين صاحبه، ومدى التزامه بالعادات والتقاليد الإسلامية، ولعل سبب ذلك هو التقليد الأعمى للإفرنج الذين تتلمذ عليهم.

أما الأخطاء العلمية التي وقفت عليها في هذا الكتاب فهي كما يلي:

١ - لم يحقق المؤلف في مسألة الكتاب المزور، واستخدم بعض العبارات المحتملة للتصديق والتكذيب كقوله: «ثم بلغ الكتاب أجله، بقصة ذلك الكتاب الذي قبل أنهم وجدوه مع غلام لعثمان...»^(١).

والحق أنه كتاب مزور على عثمان - رضي الله عنه -، فلم يكتبه عثمان - رضي الله عنه - ولم يأمر بكتابه، ولم يعلم به، كما تقدم إيضاح ذلك^(٢).

٢ - وذكر أن في الكتاب المزور المنسوب إلى عثمان - رضي الله عنه - أمراً منه بجلد عبدالرحمن بن عديس وعمرو بن الحمق وعروة البياح^(٣)، وحبسهم وحلق رؤوسهم ولحاهم وصلب بعضهم^(٤).

ولعله اعتمد في ذلك على رواية الواقدي التي رواها الطبري في تاريخه، ونصها:

«فإذا فيه، بسم الله الرحمن الرحيم؛ أما بعد، فإذا قدم عليك عبدالرحمن بن عديس فاجلده مائة جلدة، واحلق رأسه ولحيته، وأطل حبسه حتى يأتيك أمري، وعمرو بن الحمق فافعل به مثل ذلك، وسودان بن حمران مثل ذلك، وعروة النّباع، مثل ذلك...»^(٥).

(١) - ذو النورين عثمان بن عفان ص ١٤٧.

(٢) - انظر ص ١٢٨ - ١٣١.

(٣) - هكذا ورد عنده (البياح)، والصواب (النّباع).

(٤) - ذو النورين عثمان بن عفان ص ١٤٧.

(٥) - تاريخ الأمم والملوك، ٣٧٣/٤، انظر الملحق الرواية رقم: [٣٨٣]، [٣٨٤].

والواقدي متروك فيكون الإسناد ضعيفاً جداً.

وتخالف رواية الواقدي هذه الرواية الأقوى والأصح منها في بعض النقاط، فإنَّ فيها: «أن يصلبهم أو يقتلهم أو يقطع أيديهم وأرجلهم»^(١).

فليس في الرواية الصحيحة تعيين للأشخاص المراد تعذيبهم، وليس فيها الجلد ولا الحبس ولا حلق الرؤوس واللحى.

وهذا الذي يبدو أنه الصحيح، فإنَّ مزور الكتاب يبدو من براعته في التزوير أنه لا ينسب إلى عثمان - رضي الله عنه - هذه الترهات، ولكنه التمس تضليل الناس بأن عثمان - رضي الله عنه - رأى أن هؤلاء من المفسدين في الأرض، ويستحقون عقاب المفسدين في الأرض، وهو الذي ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى:

﴿إِنَّمَا جَزَاءُ الَّذِينَ يُحَارِبُونَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَسْعَوْنَ فِي الْأَرْضِ فَسَادًا أَنْ يُقَتَّلُوا أَوْ يُصَلَّبُوا أَوْ تُقَطَّعَ أَيْدِيهِمْ وَأَرْجُلُهُمْ مِنْ خِلَافٍ أَوْ يُنْفَوْا مِنَ الْأَرْضِ ذَلِكَ لَهُمْ خِزْيٌ فِي الدُّنْيَا وَلَهُمْ فِي الْآخِرَةِ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾^(٢).

فهذا المتفري المزور، يأمل أن تصدق كذبه التي قد يحكم بها عثمان - رضي الله عنه - معتمداً على هذه الآية، أما إذا كانت بتلك الصورة فبعيد جداً أن يصدق نسبته إلى عثمان - رضي الله عنه - أحد من العقلاء، الذين يعرفون أن حدود التعزير في الإسلام لا تتجاوز نواهي الله جل وعلا، فليس للإمام أن يعزر بحلق اللحى، لأن حلقها معصية للرب، فقد تواترت الأدلة على تحريمه.

٣ - ويقول في آخر كتابه: «وإن وجبت كتابة السير، فأوجب ما يوجبها أن تكشف جانب الخير أغوار النفس الإنسانية، لا قصيدة مديح كما يقال بل تحية صدق تمتحن بالنار والنور بين ظلمات الشرور. وهذه السيرة الرابعة من سير الخلفاء الراشدين لا نسميها بالعبقريّة كما سميّا عبقرية عمر وعبقرية الإمام وعبقرية

(١) - انظر الملحق الرواية رقم: [٦٤] وإسناده حسن.

(٢) - سورة المائدة، الآية ٣٣.

الصادق، لأننا لا نؤمن بالعبرية لعثمان - رضي الله عنه -، ونؤمن في الحق أنه ذو النورين: نور اليقين ونور الأريحية والخلق الأمين. ومن أبي عليه ميزانه أن يحايي في كلمة تستدعيها المجازاة لما سبقها من الكلمات ينظم قصائد المديح في محراب التاريخ، فحسب النفس البشرية أملاً أنها غنية بالحق عن قصائد المديح في هذا المحراب. . « انتهى كلامه وأنهى الكتاب بهذه العبارة ^(١).

ولي عليه في هذه العبارة عدة ملاحظات منها:

أ - تسميته علياً - رضي الله عنه - بالإمام دون ذكر اسمه، وذلك مجازاة للرافضة.

ب - رفضه أن يسمي كتابه بالعبرية وتسويغه ذلك بمسوغ مرفوض.

ولماذا فعل ذلك؟! رغم أن سلسلة كتبه عرفت بالعبريات؛ فهل كان يعتقد أن عثمان - رضي الله عنه - لا يستحق لقب العبرية كما استحقها غيره أم هناك مسوغ آخر خفي لم يذكره...؟ رغم تحفظنا على هذه الكلمة.

والطريقة التي تناول بها تلك الشخصيات والمدرسة التي أنتجها من هذه الدراسات عن طريق العبرية...

ج - تأخير كتابه سيرة عثمان - رضي الله عنه - لتكون الرابعة، وتقديم سيرة علي بن أبي طالب - رضي الله عنه - عليها، إذا قرن بتسمية علي - رضي الله عنه - بالإمام، قد ينتج اعتقاداً أو محاباة ومجازاة لأصحاب عقيدة ما.

(١) - ذو النورين عثمان ص ١٤٨.

والجنت

الخاتمة

الحمد لله الذي بحمده تتم الصالحات، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء؛
نبينا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً.

وبعد:

فإن أهم النتائج التي ظهرت لي من خلال هذا البحث، هي كما يلي:

١- أنه قد صح عن رسول الله ﷺ إخباره بوقوع فتنة يقتل فيها عثمان - رضي الله عنه -، وأنه دعا الناس إلى أن يكونوا معه عند اشتعالها، وأنه حدد زمن وقوعها، وأن عثمان وأصحابه على الحق والهدى فيها.

٢- أنه أشار إلى عظم هذه الفتنة، حتى قرنها بموته ﷺ، وبفتنة الدجال، وأن من نجا منها فقد نجا، وأنه سيستشهد فيها عثمان - رضي الله عنه - وهو على الحق صابراً على القتل معطياً له، شهيداً، ينتقل بعد شهادته هذه إلى جنة الخلد.

٣- أنه أخبر عثمان - رضي الله عنه - بوقوع هذه الفتنة، وأنه سيطلب منه خلع الخلافة، وأمره بأن لا يفعل.

٤- أن النبي ﷺ بين عظم هذه الفتنة، وأن من نجا منها فقد نجا، وأن ذلك يشمل من عاصرها ومن لم يعاصرها، ونجاة من لم يعاصرها تكون بعدم الخوض فيها بالباطل.

٥- أن ما تناقلته المصادر من معائب ألصقت بعثمان - رضي الله عنه - منها: ما صح صدوره من الخارجين عليه، ومنها: ما لم يصح، ومنها: ما اشتهر ولم أقف على إسناد له.

وأن هذه المعايير بأقسامها الثلاثة، إنما هي في الحقيقة إما مناقب له، وإما مفتراة عليه، وإما اجتهد منه مأجور عليه.

٦- أن شخصية ابن سبأ شخصية حقيقة دلت على وجودها الروايات الصحيحة، ولم تنفرد بإثباتها روايات سيف بن عمر التميمي، بل رواها غيره بأسانيد صحيحة وضعيفة.

٧- وجوب الحذر عند الحديث عن مواقف عثمان - رضي الله عنه - في الفتنة؛ لأن النبي ﷺ أرشده إلى مواقف يقفها عند حدوث هذه الفتنة لم يصلنا منها إلا اليسير.

٨- أن عقيدة السلف في الصحابة هي: عدم الخوض فيما شجر بينهم، إلا عند ظهور مبتدع يقدح بالباطل، فيجب عندئذ الدفاع عنهم بالحق والعدل.

٩- أن الله لا يرضى عن أحد من خلقه إلا وهو يعلم - سبحانه - أنه سيوافيه على مرضاته، وبما أن الصحابة قد رضي الله عنهم، فإن خاتمهم حتماً ستكون على خير، وهذا ما وقع فعلاً.

١٠- أن عثمان - رضي الله عنه - بذل ما بوسعه في سبيل إخماد الفتنة منذ قدوم أهل الأمصار، وإلى فتحه الباب ودخول القاتل عليه وقتله له.

١١- أن الصحابة - رضوان الله عليهم - بذلوا ما في وسعهم للدفاع عن عثمان يوم الدار، إلا أنه منعهم بل شدد في منعهم من ذلك، فحال بينهم، وبين ما يريدون من الدفاع عنه، وبما أنه أميرهم وتجب عليهم طاعته نفذوا أمره ولم يقاتلوا الخارجين عليه، بعد يأسهم من سماحه لهم بالدفاع.

١٢- أن من أسباب رفض عثمان القتال ما يلي :

- (أ) علمه بأن هذه الفتنة ستنتهي بقتله لإخبار النبي ﷺ له بذلك .
- (ب) عدم رغبته بأن يكون أول من خلف رسول الله ﷺ في أمته بسفك الدماء .
- (ج) علمه بأن البغاة لا يريدون غيره، فكره أن يتوقى بالمؤمنين، وأحب أن يقيهم بنفسه .
- (د) عملاً بمشورة عبدالله بن سلام - رضي الله عنه - له بالكف عن القتال .

١٣- أنه لم يقع يوم الدار قتال عنيف، بل وقع اشتباك خفيف أدى إلى جرح الحسن بن علي - رضي الله عنهما - وحمله من الدار على إثر هذا الجرح .

١٤- أن عثمان - رضي الله عنه - رأى في النوم - في آخر يوم من أيامه - النبي ﷺ، ومعه أبابكر وعمر - رضي الله عنهما - يقول له: يا عثمان أفطر عندنا، فأصبح صائماً، وأخرج من كان معه في الدار ممن كانوا يريدون الدفاع عنه، ثم وضع المصحف بين يديه، وأمر بفتح الباب، وأخذ يقرأ القرآن، فدخل عليه رجل أسود من أهل مصر يلقب بجبله - لسواد بشرته- ولا يستبعد أن يكون هو عبدالله بن سبأ اليهودي .

١٥- أنه لم يشترك في التحريض على عثمان - رضي الله عنه - فضلاً عن قتله - أحد من الصحابة - رضي الله عنهم -؛ وأن كل ما روي في ذلك ضعيف الإسناد .

١٦- أن محمد بن أبي بكر لم يشترك في التحريض و أنه لم يقتل عثمان -رضي الله عنه-؛ وكل ما روي في اتهمه بذلك باطل لا صحة له .

١٧- أن قتله كان في صبيحة يوم الجمعة، الموافق لأوسط أيام التشريق؛ (الثاني عشر) من شهر ذي الحجة من السنة الخامسة والثلاثين بعد الهجرة .

١٨- أن سنَّه عند قتله كانت: اثنتين وثمانين سنة على الراجح .

١٩- أنه قد ترتب على قتله - رضي الله عنه - فتن ومحن كثيرة، لا زالت الأمة الإسلامية تعاني منها إلى اليوم .

٢٠- أنه لا يوثق بمعظم كتابات المعاصرين عن فتنة مقتل عثمان - رضي الله عنه-، لعدم تحري مصنفها الروايات الصحيحة، في بناء الصورة التاريخية للفتنة، واعتمادها - في الغالب- على الروايات الواهية التي يرويها الضعفة أو الرافضة؛ ولعدم عزوهم المعلومات إلى مصادرها .

٢١- أن روايات محمد بن عمر الواقدي عن فتنة مقتل عثمان - رضي الله عنه - فيها دس كثير، وتخالف الروايات الصحيحة - في أكثر الحقائق -، وأنها تعكس صورة مشوهة عن الفتنة، وتبرز مواقف غير صحيحة للصحابة، وتظهر فيها ملامح التشيع .

٢٢- أن روايات سيف بن عمر التميمي عن فتنة مقتل عثمان - رضي الله عنه-، عبارة عن مجموعة روايات مسندة يحذف سيف أسانيدھا، ثم يرويها من طريق عدد من شيوخه يصلون - أحياناً - إلى أربعة شيوخ، وأن روايات سيف هذه لا تخلو من القدح في بعض الصحابة واتهامهم بما هم منه براء، وتعتدل أحياناً فتظهر الصورة الصحيحة لمواقفهم .

٢٣- أن في الخروج على إمام المسلمين مضاراً كثيرة و يترتب عليه من المفساد

ما الله به عليم، فهؤلاء الخارجون على عثمان -رضي الله عنه- أظهروا أنهم يريدون الإصلاح، وتجنّب المسلمين مفسد ادعوا أنها ظهرت في خلافته - رضي الله عنه- وما نحن نقف اليوم على ما أظهروه، وما فعلوه، وما ادعوا أنهم يهدفون إليه، فما الذي تحقق من تلك الأهداف المزعومة؟ وماذا حصل للمجتمع الإسلامي في تلك الفترة من فتح باب الشر والفتن؟ فما الذي جناه المسلمون من خروجهم ذاك؟ ثم ماذا ترتب عليه من سلبات على الإسلام بعامّة إلى عصرنا هذا؟ فليعتبر أولو الأفتدة والأبصار، ولعلمهم يعقلون.

إنهم شرذمة قليلون، حاقدون ناقمون، موترون، تتكرر صور لهم في كل زمان، فتعاد الصورة، ويخرجون على ولاية الأمر لأغراض شخصية، وحقد شخصي، وحسد أعمى بعاطفة هوجاء، جنبّ الله المسلمين شرور من يدمرون الإسلام لتحقيق مصالح شخصية.

ولو حصل في زمن من الأزمان أن وقع ولي الأمر في بعض الأخطاء، كما ادعى أولئك الخارجون على عثمان - رضي الله تعالى عنه - فإنه لا يجوز الخروج عليه شرعاً، وفي الخروج عليه مفسد مترتبة، أشد وأرجح من تلك المفسد المزعومة.

ورحم الله علماء السلف الذين هم على الأثر، لازمين غرس المصطفى عليه الصلاة والسلام حيث يقول: «اسمعوا وأطيعوا ولو تأمر عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة»، ويقول: «أطع الإمام وإن أخذ مالك وجلد ظهرك»، ورحمهم الله حيث يقولون: «نرى الصلاة خلف كل بر وفاجر، ...».

فهؤلاء العلماء الأجلاء من أئمة السلف حذروا ومنعوا من الخروج على الإمام

وإن جار، فكيف بالخروج عليه لمخالفته في مسائل اجتهادية هو فيها على الصواب، وهي مجال اجتهاد، للمجتهد المخطئ فيها نصيب من الأجر.

لقد حذر الإسلام من الخروج على الإمام لما في الخروج عليه من فتن ومحن وإحن وقاصمة له ولما فيه من عودة بالإسلام والمسلمين إلى الوراء أعواماً عديدة، وتضييع لجهود بذلت في سبيله كثيرة.

وأمرُوا - رحمهم الله - بلزوم الجماعة وعدم شق العصا من الطاعة، والموالاتة لولي الأمر والطاعة له فيما ليس فيه معصية، بل جعلوا ذلك من صميم المعتقد الصحيح، وقد نبه على ذلك شيخ الإسلام ابن تيمية في قاعدة جليلة بعنوان: «قاعدة جليلة في وجوب طاعة الله ورسوله وولاة الأمر»، حشد فيها الآيات والأحاديث والآثار عن السلف الصالح في ذلك^(١).

(١) - وقد طبعت ضمن مجموع الفتاوى الجزء ٣٥/٥ - ١٧، ثم استلها الدكتور / عبدالرزاق بن عبد المحسن العباد البدر وحققها وقدم لها بمقدمة نفيسة زادت من فائدة الكتاب وطبعت عدة مرات، وقد أعادت طباعتها الجامعة الإسلامية فجزى الله الجميع خير الجزاء.